المسألةُ الرابعة

هل الحاكم الجديد عدلي منصور حاكم شرعي أم لا ؟

لفضيلة الشيخ

هشام بن فؤاد البيلي

للمزيد من الأجوبة السلفية عن جميع مسائل المرحلة الحالية ،

يُرجى زيارة ملف الأسئلة والأجوبة السلفيّة في فقه أحداث مصر الجارية ،

وتجدونه على الرابط التالي:

http://www.elbeialy.com/catplay.php?catsmktba=1322

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله وسلّم وبارك على عبد الله ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين...، وبعدُ:

فمسألتنا الرابعة ضمن مسائل هذه الأزمة -أسألُ الله سبحانه وتعالى أنْ يكشفها، وأنْ يَرفع الله سبحانه وتعالى الغمة- هي مسألة: هل الحاكم الموجود الآن الذي عينته الدولة وعينه الجيش؛ حاكمٌ شرعيٌّ أم لا؟

الجوابُ: نعم، هو حاكمٌ شرعيّ، فالبلاد الآن حاكمها هو الحاكم الذي عينته الدولةُ الآن، ومعه مؤسسات الدولة، ومعه الجيش، ومعه الداخلية، ومعه الحكومة، هذا هو الحاكم الآن، وقد تغلّب هذا الحاكم، وأتت الدولة بهذا الحاكم؛ فهو الحاكم الشرعي.

أمّا الحاكم السابق فبعد الخروج عليهِ صار محكومًا عليه الآن، وليس حاكمًا، وفرقٌ بين حاكمٍ ومحكوم عليه.

فإنّ بعضَ الناسِ يظنُّ أنّ الحاكم السابق ما زال حاكمًا الآن، كيف يكون حاكمًا وهو لا يتكلم، ولا يَسمعه أحد، ولا يراه أحد، ولا يدري أحدٌ ربما أين هو، ولا يتصرّف في الأمر، ولا يَأمر، ولا يَنهى، ولا ولا ولا... إلى آخره؛ فكيف يكون حاكمًا؟!!

فالحاكم ما تولّى وتغلَّب على البلادِ الآن بأي طريقةٍ كانت، بأي طريقة كانت.

إنْ قال واحد: هذا الحاكم قد أتى بأمرٍ غير شرعي، نقول أيضًا والحاكم السابق قد أتى بأمرٍ غير شرعي وهو الانتخابات، فنحن لا ننظر في صفة الإِتيان وإنّما ننظرُ إلى حقيقة الأمر على أي حالٍ كان وصار.

فالآن الذي يأمر والذي معه الدولة، والذي تنفذ الدولة أوامره، والذي له الأمر، وله النهي؛ هو الحاكم الموجود الآن.

لكن هنا قد ترد شبهة وهي شبهة مثلًا لكن الناس لم يتفقوا عليه.

نقول: ليس باللازم أنْ يتفق الناس على الحاكم كلهم، ما مِن حاكمٍ اتفقَ الناسُ عليه، وأيضًا الحاكم السابق هل اتفق الناس عليه؟ هذه نسبة كم في المائة؟ وهذه نسبة كم في المائة؟ هل اتفقَ عليه؟!

ليس مِن شرط الحاكم أنْ يتفقَ عليه الناسُ جميعًا وإلاّ فلن يأتي حاكم إلى آخر الزمان!!

قد يقول قائلٌ أيضًا بأنّ هذا قتال فتنة، ولا زال فيه قتال، ولا زال كذا كذا كذا...

نقول: القتال هذا إنما يَحصلُ مِن طائفة الحاكم السابق الذين معه، هذه مظاهراتٌ، وهذا قتال فتنة منهم لحاكمٍ غير موجود، إنّما الحاكم الموجود هو هذا، والواجب عليهم السمعُ والطاعة وأنْ يؤدّوا الحقّ الذي عليهم ويَسألوا الله الذي لهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم مِن حديث عبد الله بن مسعود في الصحيحين. [أخرجه البخاري: ٣٦٠٣، ومسلم: ١٨٤٣].

فإن بررتَ بقتال فتنة ولم يستتب الأمر.

نقول: بل العكس استتبّ الأمرُ، نحن نعيش في دولةٍ الآن تتحرك جيوشها، وتذهب وتأتي، وأوامر ونواهي، وأمام العالم كله هذا الأمر موجود، لا عبرة بالدولة الفلانية، الدولة العلانية، الناس غير موافقين، الناس كذا وكذا...، هذه مسائل أصلًا ليس لها تأثير في الوصف الشرعي، فليس باللازم أن يكون الحاكم وافقت الأمّة عليه، هل علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان... أليس حاكمًا؟!! ومعاوية يطالبه بدمِ عثمان -رضي الله عنه- وحصل قتال وحصل كذا، هل علي لم يكن حاكمًا؟!! علي -رضي الله عنه- الحاكم، وعلي أمير المؤمنين -رضي الله عنه-.

فنقول: ليس بلازم أولًا: أن يتفق الناس على الحاكم.

وثانيًا: الذي يحصل في الميادين وهكذا مِن قتال فتنة فإّنما هو مِن هؤلاء الذين لم يسمعوا ولم يطيعوا ولم يعودوا إلى بيوتهم ويتركوا الأمرَ لأنه لن يعود حاكمٌ، ولو عاد الحاكم يومًا ما وتغلب وصارت له الدولة سيكون هو الحاكم، نحن مع الحاكم الذي تغلب وصارَ له الأمرُ.

وهذا الكلام أيضًا لا أقوله مِن نفسي، قال أحمد -رحمه الله تعالى- اسمعوا، الحمد لله نحن نتكلم بالأثر والدليل بفضل الله -سبحانه وتعالى-، وأسأل الله عز وجل أنْ يوفقنا وإخواننا إلى الكلام بهذا وضبط الأمور ضبطًا شرعيًا، والكلام في هذه المسألة إخواني كلامٌ ينبغي أن يكون بعلم بارك الله فيك، لا تتكلم بحماس، ولا تقول الشيخ قاعد يقعد وقاعد يسوي وكذا لا تتكلم بارك الله فيك بحماسٍ... أنا راجعٌ إلى قولكَ لو كان عليه الدليلُ.

قال أحمد -رحمه الله تعالى- في رواية أبي الحارث في الإمام يخرج عليه مَن يطلب المُلكَ فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم، خرجَ واحد يطلب المُلك لنفسه على إمامٍ، يكون مع هذا ناس ومع هذا ناس نكون مع مَن؟

اسمع الكلامَ... وليس حاكم الآن في حكم المسجون؟!! حاكم أصلًا محكومٌ عليه وعليه قضايا ينتظر التنفيذ؟!!

نحن نعم قعّدنا أن هذا خروجٌ، لكن الآن مسألة الخروج التي قعدناها شيء ومسألة الواقع الذي ينبغي أن يكون الآن شيئٌ آخر، عُزل السلطان لم يعد هناك سلطانٌ طيب هنا ماذا قال أحمد في هذه المسألة؟ قال -رحمه الله تعالى-: «تكونُ الجمعةُ مع مَن غلبَ».

الله أكبر! الله أكبر! تكونُ الجمعةُ مع مَن غلب، إذن لم ينظر أحمد إلى الطريقة وإلى كذا وكذا إنما تكون الجمعةُ مع مَن؟ مع مَن غلب، والذي غلب هو الدولة الموجودة، كون هذه الأفراد تخرج أو كذا نطالبها بالرجوع ونقول بأنّ هذه لا تؤثر في الحكم الشرعي شيئًا، واحتجّ أحمدٌ -رحمه الله تعالى- بأن ابن عمر -رضي الله عنهما- صلى بأهل المدينة في زمن الحرة وقال: نحن مع مَن غلب.

وأيضًا ببيعة ابن عمر لعبد الملك بن مروان وقد أخذ المُلْكَ بالسيف؛ فقد روى البخاري عن عبدالله بن دينار قال: **«شهدتُ ابن عمر حين اجتمع الناس على عبدالملك، قال: كتبَ إنّي أقر بالسمع والطاعةِ لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وأنّ بنيّ قد أقرّوا بمثل ذلك»**. [أخرجه البخاري: ٧٢٠٣].

خلاص تغلب عبدالملك، نحن مع مَن؟ مع عبد الله عبد الملك، مع عبد الله عبد الملك.

فإذن الجمعةُ مع مَن...؟ الجمعةُ مع مَن غلب، الجمعة من غلب.

إذا حصلت غلبة تنتهي المسألة عند هذا الحد، وخذ كلام شيخ الإسلام هذا أيضًا، خذ كلام شيخ الإسلام أيضًا، ماذا قال؟ قال: «فمتى صار قادرًا على سياستهم إمّا بطاعتهم، أو بقهرهِ؛ فهو ذو سلطانٍ مُطاعٍ إذا أمرَ بطاعةِ الله، ذكر ذلك شيخ الإسلام في «منهاج السنة».

إذن نحن مَع من...؟ نحن مع مَن غلب، فالآن الغلبة لَمن؟ رجلٌ في السجون، أو في مكانٍ لا ندري أين هو، ورجلٌ هو الحاكم ومعه الدولة ومعه كذا.

إذن ينبغي أن نحقنَ الدماء، وينبغي أن تنتهي الفتنة، وينبغي أن نعودَ إلى البيوت وهكذا ينبغي هذا.

أما نبقى في الميادين نقاتل فهذا لا يجوز أبدًا وهذا ما سنتناوله إن شاء الله في مسألةٍ بعد ذلك.

إذن ما الحاكم الشرعي للبلاد الآن؟

الحاكم الشرعي للبلاد هو الحاكم الموجود الآن.

هل يعكِّر عليه أنّ الناس لم يختاروه كلهم؟

نقول: لا يُعكّر على ذلك؛ لأنّه ليس مِن شرط الإمام أنْ يختارهُ جميع الناس، وقد قدّمنا كلام الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-، وقدّمنا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، والله -تعالى- أعلى وأعلم.

وفرّغه/

أبو عبدالرحمن حمدي آل زيد